الخرينج مترئساً جانباً من الجلسة

د. علي العمير معترضاً على صندوق الأسرة

ذكرى الرشيدي تطلب تأجيل قانون هيئة القوى العاملة

أجل «هيئة القوى العاملة» بطلب حكومي لمزيد من الدراسة وواصل إنجازاته التشريعية

المجلس أقر قوانين الخدمة المدنية وتعديلات محطات الكهـ

■ الفضل: نحاول مساعدة المتضررين لكن لا يمكن إصلاح الخطأ بخطيئة وما يصير «ندلع» الناس بهذه الطريقة

نبيل الفضل متحدثاً

■ العمير: القانون لا يدع مجالا للشك بأنه بضاعة مزجاة وأكد صحة تصويتنا بالرفض عليه

■ العدوة: اللجنة المالية تكافح لإنقاذ المقترضين وفتتت أكبر كتلة جليدية وقعت في شراك البنوك

عدنان عبدالصمد

■ دشتي: هناك أصحاب مصالح مالية لا يعجبهم القانون والمتاجرة بالمال العام «حجي شبعنا منه»

فنرجوا من الجميع عدم التظليل والمزايدة على موضوع يجب ان ينتهي، المجالس السابقة «تجنبز العالم» وهذا المجلس يريد الانجاز صوتوا على القانون و«سكروا» هذا الملف.

العمير: ما رد يا حضرة الرئيس على كلام الزميل عبدالحميد دشتي بخصوص ان المجالس السابقة «تجنيز» المواطن فهي مجالس دستورية.

الرئيس بالانابة مبارك الخرينج: يشطب كل كلام دشتي بهذا الخصوص.

خالد العدوة: اللجنة المالية تكافح من اجل انقاذ ما يمكن انقاذه من هذه الشريحة وفتتت اكبر كتلة جليدية من المقترضين التي وقعت في شراك هذه البنوك والتي اعطت فوائد مرتبطة بأسعار الفائدة حتى وصلت الفوائد الى مبالغ اكبر من اصل الدين، المفروض كانت ورقة للمتاجرة، وهذا القانون هو ما يمكن التوصل اليه، 700 مليون من الفحم الحي ستضخ الى هذه البنوك لتسديد القروض وتسدد على مدار 15 سنة وستخفف معاناة أسر متضررة ومتعثرة واستطاعت البنوك ان تبتزها وتقطع من لحمها الحي حتى وصلوا الى السجون.

وهم يعلمون تماما ان مجلس الامة هذا الذي اخذ على عاتقه الانجاز سجل هذه المشكلة، والقانون الحالي هو الذي يمكن تطبيقه ويأخذ صفة العدالة والمساواة، أما مزيد من الاقتراحات والتعديلات فالمراد به ألا يرى النور طالما هناك وضع العصى في دولاب القانون يجب أن نصوت على هذا المقترح فهذا «فن الممكن».

يوسف الزلزلة: كان هناك اتفاق مع الحكومة، وهي منذ البداية اتت بالرفض الا اننا توصلنا الى هذا القانون مع 7 ساعات من الاجتماع.

خالد العدوة: نحن وصلنا الى جدار مصمت، نحن لا نستطيع اسقاط المرابحة، وبالتالي نحن نجري وراء سراب، لأن البنوك الإسلامية لا يمكن ان تسقط المرابحة، «ذبحوه» باسم الشريعة الإسلامية.

يعقوب الصانع: اذا كانت هذه التعديلات تعتبر مداولة ثانية او اولى، وبالتالي خرجنا عن اصل القانون، والكلفة المالية ذكروا اعضاء اللجنة انها 744، وعدد المقترضين 47444 الف مقترض وهل هذه المبالغ ستسترد فمتى تسترد وكيفية استردادها وعلى كم سنة وهل ستدفع بموجب سندات ام من الميزانية الخاصة؟!

ورد كذلك في مقترح الثانون بان البنوك ستدير المديونية مجانا فهل نستطيع الزامها بذلك بقانون والقانون السابق ورد عنه لائحة داخلية وهذا القانون لا توجد به لائحة داخلية يلتزم بها الوزير.

وكذلك البنوك التي تحولت الى اسلامية فكيف نتعامل مع المقترضين قبل تحويلها؟ فهل سيخضعون لهذا القانون أم لا؟

وما هي القروض الاستهلاكية وما هي القروض المقسطة، فهل هي التي تقل عن 70 الفا أم التي تزيد؟! والمعسر في لغة القانون هو المفلس وهو الذي ارتضى ان يدخل في صندوق المعسرين كمعسر وهذا الذي يستحق معالجة قرضه وليس استبعاده من القانون.

صندوق المتعثرين لدينا تعديلات سنقدمها عليه لأنه الاولى بالعناية والاهتمام.

معصومة المبارك: كانت لدينا اسئلة وملاحظات في المداولة الاولى وتم معالجتها باستبعاد البنوك الاسلامية والمعسرين وكذلك من اعاد جدولة قروضه، وأسأل هل نحن الان بصدد مداولة ثانية أم اولى وتقديم التعديلات هذه هل هي لائحية ام لا؟! هل هذا القانون هو حل جذري ام جزئي للمشكلة كنا عندما نناقش القروض فلا يوجد مكان خال في القاعة فهل الناس بئست، وهل من سدد القرض وتحمل كلفة غير عادلة فهل سيدخل ضمن المستفيدين من هذا القانون؟ وما هي الكلفة الحقيقية على المال العام؟ وهل ستعود للحكومة ام ان هناك ملايين سوف تهدر، وما هي العقوبة على تقاعس البنك المركزي ومسؤولية والذين ادخلوا البلاد في دوامة واصبحت قضية شارع.

وهل فعلا البنوك ستقوم بادارة هذه المديونيات مجانا؟! وما هي اجراءات المدينين للسداد؟ حتى لا يكون هناك تقاعس من المواطنين، واذا أفلس او توفي المواطن فما هو مصير قرضه؟!.

يوسف الزلزلة: سأجمع كل الأسئلة وسأجيب عن كل الاسئلة في النهاية.

صالح عاشور: عندنا 27 الفا من صندوق المعسرين ولهم قانون خاص وحسب ما فهمت منك يجب ان تقدم قانونا جديدا بحل مشكلتهم ارجو التأكيد على ذلك من رئيس اللجنة.

سعدون حماد: يجب ان نفرق بين قروض البنوك الإسلامية وبين قروض البنوك التقليدية، فكان هناك توجه لدى اللجنة المالية باسترداد المبالغ التي تزيد عن 4 في المئة ولكن تغير الموضوع لا اعرف لماذا.

القانون الان يجب ان يدخل به شريحة المقترضين من صندوق المعسرين.

ناصر المري: من يعتقد ان هذا القانون لم يأخذ وقته جانبه الصواب فالقانون تمت دراسته باستفاضة، وهناك من يعتقد ان هذا المجلس لن يستطيع حل مشكلة القروض ولكن بعد نقاش اتحاد المصارف والحكومة والبنك المركزي وجدنا كل التعاون وأن كل الحقوق سترجع لأصحابها، وسيرفع القلم عن 160 الف كويتي، واذا كان هذا غير منصف فاين المنصف من عندكم؟! دعونا جميع اعضاء المجلس للتفاعل مع القانون، خلونا نبدأ اليوم ونقر هذا القانون اليوم لانصاف شريحة كبيرة واذا كانت هناك شريحة أخرى متضررة فلنتقدم لتعديلات على القانون بعد اقراره ولا مانع من ذلك.

علي العمير: تنبيهي لك ليس استفزاز ونحن نناقش المادة الاولى والاخوة يناقشون باقي المواد وهناك اسئلة وجهت لوزير المالية وعليه ان يجاوب حتى يوضح ولا يجب ان لا يجاوب.

ناصر المري: اقول للاخ علي العمير انه حضر الاجتماع في اللجنة ولم يبدي اي ملاحظات وتم مناقشة القانون ولم يعترض او يقدم رأيه وهذا القانون مضى عليه سنوات وبالنسبة للفتاوى وهناك فتاوى أيدت هذا القانون.

علي العمير: غير صحيح اني حضرت ولم اسجل اعتراض بل حضرت وقدمت رأي واتحدى الاخ ناصر المري اذا كانت لديه فتوى.

حماد الدوسري: بعض الاخوة نشروا فتوى للاخ ناظم المسباح لا تجيز اسقاط فوائد القروض وهي عكس ذلك وصندوق المعسرين ظلم الناس ويجب ان يتم التعامل مع صاحب صندوق المعسرين كصندوق الأسرة حتى لا تحصل مخالفة دستورية وهناك مسئلة مهمة لوزير المالية هل تجاوزت الفوائد الحد الائتماني للبنك المركزي، ويجب ان تتحملها البنوك وما يحدث الان هو خطأ بسببهم.

■ الخرينج: نحترم القضاء ورجاله وإذا صدرت كلمة من هنا أو هناك لابد أن تشطب

■ الأحكام القضائية ليست مُنزَّلة من السماء وعلى المجلس إعادة إجراءات اللجنة الوطنية المسيئة للكويت

صفاء الهاشم: القانون استفزاز جلسات طويلة ووضعنا حلا جذريا ونحن نعالج فوائد القروض ولا توجد العدالة المطلقة ولكن قدمنا حلا للنظر في حال القروض المتعثرة ومحافظ البنك المركزي قال ان البنوك في السابق لم يكن عليها رقابة فعلية وهناك عقوبة التي ستطال البنوك أؤكد ان هناك عقوبات وهناك لائحة تنفيذية ستكون خارطة طريق للقانون.

حمد الهرشاني: القانون اخذ الحد اللازم والمفروض ان نحل هذه القضية واذا كان هناك شيء بالمستقبل نعدله خصوصا وان 20 عام والقانون يناقش.

احمد لاري: نحن متعاطفون مع البنوك الإسلامية وهل سنتعاملون مع المديونيات

التصويت قانون اللجنة العليا للإنتخابات

م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد حاجي لاري			√
2	الشيخ أحمد الحمود			
3	الشيخ أحمد خالد	√		
4	أحمد المليفي			
5	أنس الصالح			
6	بدر البذالي	√		
7	سمو الشيخ جابر المبارك			
8	حسين القلاف			
9	حماد الدوسري			
10	حمد الهرشاني	√		
11	خالد الشطي	√		
12	خالد الشليمي	√		
13	خالد العدوة	√		
14	خلف دميثير	√		
15	خليل الصالح			√
16	خليل عبدالله علي عبدالله			√
17	ذكرى الرشيدي	√		
18	رولا دشتي	√		
19	سالم الأذينة	√		
20	سعد الخنفور	√		
21	سعد البوعص	√		
22	سعدون حماد		√	
23	سعود الحريجي	√		
24	الشيخ سلمان حمود	√		
25	شريدة المعوشرجي	√		
26	صالح عاشور		√	
27	الشيخ صباح الخالد	√		
28	صفاء الهاشم	√		
29	صلاح العتيقي	√		
30	طاهر الفيلكاوي	√		
31	عادل الخرافي			
32	عبدالرحمن الجيران	√		
33	عبدالحميد دشتي	√		
34	عبدالعزيز الإبراهيم			
35	عبدالله التميمي		√	
36	عبدالله معيوف		√	
37	عدنان المطوع		√	
38	عدنان عبدالصمد			
39	عسكر العنزي		√	
40	عصام الدبوس			√
41	علي العمير		√	
42	علي الراشد			√
43	فيصل الدويسان			
44	فيصل الكندري		√	
45	كامل العوضي		√	
46	مبارك العرف		√	
47	مبارك الخرينج			√
48	مبارك النجادة			√
49	محمد الهيفي			
50	الشيخ محمد العبدالله		√	
51	محمد الجيري			
52	محمد الرشيدي		√	
53	مشاري الحسيني		√	
54	مصطفى الشمالي			
55	معصومة المبارك		√	
56	ناصر الشمري		√	
57	ناصر المري		√	
58	نايف الحجرف		√	
59	نبيل الفضل			
60	نواف الفزيع		√	
61	هاني محمد شمس			√
62	هاني حسين		√	
63	هشام اليغلي		√	
64	يعقوب الصانع		√	
65	يوسف الزلزلة			√

حضور (51) موافق (40) غير موافق (3) ممتنع (8)

■ الشليمي: إذا كان المجلس صادقاً في حل أزمة القروض فعليه بتر الربا كلياً من الكويت

الشليمي يطالب بالقضاء على الربا